مهند مصطفى*

الولايات المتحدة الأميركية وقرار التقسيم: عندما نفذت أميركا وعديّ «بلفور»

ملخص

يحاول هذا المقال تحليل الموقف الأميركي من قرار التقسيم عام ١٩٤٧، والأسباب التي وقفت وراء التأييد الأميركي للقرار، حيث أن الولايات المتحدة لم تدعم القرار فحسب، وإنما مارست تأثيرها على دول أخرى لدعم القرار. ويمكن إيجاز الأسباب المتداولة لدعم الولايات المتحدة للقرار في التالي: أجواء الحرب الباردة والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على كسب وجذب حلفاء جدد كل لمعسكره، وتوسيع مساحة نفوذهما في المشهد الدولي المتغير في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث سعت كل من الدولتين لتكون الدولة اليهودية الجديدة جزءا من المعسكر الخاص بها عبر تأييد قرار التقسيم واستمالتها لمعسكرها.

الكارثة اليهودية: والتي لعبت دورا كبيرا في التأثير على المجتمع الأميركي وتأييده إقامة دولة يهودية في فلسطين كحل وحيد لمعاناتهم، وذلك بدل استقبالهم في الولايات المتحدة، وتشير بعض الأبحاث أن الجنود الأميركيين الذين اشتركوا في الحرب العالمية الثانية في أوروبا، عادوا إلى البلاد وأخبروا الناس عن الكارثة التي حلت باليهود، فتعاطف المجتمع الأميركي مع اليهود ومطالبهم، كما أن العامل الإنساني المتمثل في كارثة اليهود شكّل عامل ضغط على الرئيس الأميركي هاري ترومان[١] لتأييد قرار التقسيم لدوافع إنسانية بالأساس.

وهنالك أبحاث تشير إلى قوة التأثير لليهود في الولايات المتحدة، حيث لعب اليهود دورا مؤثرا على قرار الولايات المتحدة بتأييد التصويت على قرار التقسيم والتحشيد له. وهنالك من يعطي تأثيرا للعامل الشخصي المتعلق بشخصية ترومان نفسه

* مدير عام مركز مدى الكرمل.

وكان الرئيس الأميركي الـ٢٩، وارين هاردينغ (١٨٦٥-١٩٢٣) قد وقع على قرار الكونغرس في ١٩٢٢/٩/١، والذي يؤكد على إقامة دولة لليهود في فلسطين، مما يؤكد أن قرار الكونغرس بمجلسيه حصل على إقرار من البيت الأبيض أيضا. اذن، يمكن اعتبار قرار الكونغرس وتوقيع الرئيس الأميركي عليه اعلان «بلفور» ثانيا، ويؤكد على وعد بلفور الأول، إلا أن الوعد الأميركي اعتمد على مسوغات ومفردات وخطاب صهيوني واضح، برزت في النقاشات حوله.

وحماسته للمشروع الصهيوني لدوافع سياسية ودينية وعلاقته مع اليهود في الولايات المتحدة، لا سيّما أن جوهر المشروع الصهيوني يُحاكي في بعض مكوناته وأدواته النموذج التاريخي الأميركي في كونه مشروعا استعماريا احلاليا، حيث لا ترى الولايات المتحدة غضاضة أخلاقية وسياسية فيما يحمله المشروع الصهيوني من هدف يرمي إلى تغييب السكان الأصليين جسديا وتاريخيا وإقامة كيان مكانهم، وذلك كنموذج يحاكي تغييب السكان الأصليين في المستعمرات الأميركية وإعطاء أولوية للمستعمرين البيض.

فيما يلي يقترح المقال التالي زاوية أخرى للتحليل، لا تنفي الزوايا الأخرى ولكنها تضع الأرضية التي بنيت عليها التوجهات الأميركية الداعمة للمشروع الصهيوني وقرار التقسيم. حيث أن الدعم الأميركي لقرار التقسيم، لا بل قيادة هذا المشروع نحو إقامة دولة يهودية جاء كجزء من التزامها بتنفيذ وعد «بلفور» أميركي عام ١٩٢٢ حظي بإجماع سياسي أميركي وإقرار من البيت الأبيض، وما قامت به الولايات المتحدة هو تنفيذها للوعد الأميركي الذي أقرته بعد ظهور تردد بريطاني في سنوات الانتداب الأخيرة (لدواع برغماتية فقط) في تنفيذ وعد بلفور البريطاني، لم يحظ الوعد الأميركي باهتمام يذكر في الادبيات الفلسطينية، رغم أهميته التاريخية والذي جسّد الالتزام الأميركي بإقامة دولة يهودية في فلسطين منذ بداية سنوات العشرينيات.

من وعد بلفور البريطاني إلى وعد «بلفور» الأميركي ١٩٢٢:

ستتطرق هذه المقدمة إلى وثيقة الكونغرس الأميركي التي نشرت في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٢، حول موقف الكونغرس الأميركي من الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد عبّر عن موقف الكونغرس إصداره القرار رقم ٣٢٢، الذي اتخذ بالإجماع في مجلسيّ النواب والشيوخ، المتضمن دعم الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي يشمل في أحد بنوده تنفيذ وعد بلفور، ويؤكد قرار الكونغرس على الحق المطلق لليهود في الاستيطان في فلسطين وإقامة وطن قومي لهم بين النهر والبحر. فقد جاء في نص القرار:

«مجلس الشيوخ والنواب للولايات المتحدة الأميركية، [يقرران] أن الولايات المتحدة تدعم إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وطبعا فإن الأمر مفهوم أن ذلك يجب ألا يمس بالحقوق المدنية والدينية للمسيحيين وكل المجموعات غير اليهودية في فلسطين، وأن الأماكن المقدسة والبنايات والمواقع الدينية يجب أن تكون محمية كما يجب».[٢]

وكان الرئيس الأميركي الـ٢٩، وارين هاردينغ (١٨٦٥–١٩٢٣) قد وقع على قرار الكونغرس في ١٩٢٢/٩/١، والذي يؤكد على إقامة دولة لليهود في فلسطين، مما يؤكد أن قرار الكونغرس بمجلسيه حصل على إقرار من البيت الأبيض أيضا. اذن، يمكن اعتبار قرار الكونغرس وتوقيع الرئيس الأميركي عليه اعلان «بلفور» ثانيا، ويؤكد على وعد بلفور الأول، إلا أن الوعد الأميركي اعتمد على مسوغات ومفردات وخطاب صهيوني واضح، برزت في النقاشات حوله.

ويتضح من المناقشات التي جرت في الكونغرس عن مواقف صهيونية مبكرة للكونغرس الأميركي تجاوزت حتى وعد بلفور البريطاني نفسه. ففي كلمة ممثل نيويورك، والتر شاندلر (١٨٦٤–١٩٣٥)، أشار إلى أن على العرب في فلسطين أن يختاروا بين ثلاث إمكانيات، وهي إمكانيات تستحضر مشروع بتسلئيل سموطرتش من حزب البيت اليهودي المسمى «خطة الحسم». الأولى: «أن «يسمح» لهم بالبقاء في فلسطين تحت

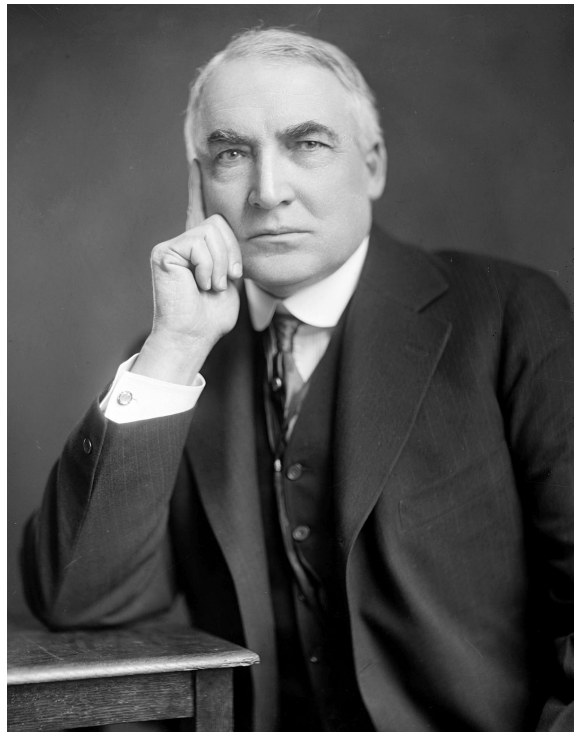

الرئيس الأميركي وارين هاردنغ.

الحكم والهيمنة اليهودية»، وضمان حقوقهم المدنية والدينية كما جاء في وعد بلفور. الامكانية الثانية، في حالة لم يوافقوا على الحكم والهيمنة اليهودية فعليهم بيع أراضيهم والمغادرة إلى الدول العربية المجاورة، أما الامكانية الثالثة، فهي واردة في حالة لم يوافق الفلسطينيون على الحكم والهيمنة اليهودية أو لم يوافقوا على بيع أراضيهم فيجب طردهم من فلسطين بالقوة.[٣] الملفت في الأمر أن هذا النائب يفسر كلامه لاحقا بنفس الطريقة التي يفسر فيها اليمين الديني اليوم مواقفه من الفلسطينيين، ويبقى الفرق أن هذا النائب سوغ أقواله عام ١٩٢٢ عندما كان اليهود أقلية صغير جدا في فلسطين، فهو يشير إلى أن اليهود لن يمنعوا العرب من دخول القدس وأداء شعائرهم الدينية. وبينما يصرح اليمين بهذا الخطاب الأن، وهو في موقع القوة والهيمنة، فقد تحدث هذا النائب بنفس اللغة عام ١٩٢٢.

وفي كلمته قال فرانك ابليبي (١٨٦٤–١٩٢٤) ممثل نيوجرسي في الكونغرس، «فلسطين اليوم، الأرض التي نعرفها الآن باسم فلسطين، كانت مسكونة من اليهود من فجر التاريخ وحتى الفترة الرومانية، هي وطن أجداد الشعب اليهودي، طردوا منها بالقوة بواسطة ماكنة الحرب الرومانية التي لم تعرف الرحمة، وخلال مئات السنين منعوا عودتهم إليها، في فترات مختلفة نجح نفس الناس الغرباء، ولكن بقي العرق اليهودي غير قابل للشطب من البلاد».... ويكمل ابليبي في خطابه قائلا: «اليوم [فلسطين] هي دولة يهودية، كل اسم، كل مشهد، كل تذكار، وكل أثر لحضارة بقي فيها لا يزال يهوديا، ومنذ ذلك الحين بقي الأمل، والشوق كما تمثل في صلواتهم على مدار ألفيّ عام، لم يزعم أي شعب يوما أن فلسطين هي بيته القومي، ولم يُعبر أي شعب عن أهلية أو مؤشر أو إرادة حقيقية بجعلها وطنه، وفقط مع بداية الصهيونية الحديثة يمكن القول إن قوة إبداعية، اقتصادية وثقافية دخلت فلسطين. فُرض على الشعب اليهودي الخروج من بيته الطبيعي، وليس لأنه أراد ذلك». وأنهي ابليبي خطابه في الفقرة التالية ذات الطابع الديني الخلاصي:

«أبدا لم يتنازلوا عن الأمل بالعودة لهناك، قيل لي أن ٩٠٪ من اليهود يصلون من أجل عودة الشعب اليهودي إلى وطنهم، أفضل العقول بينهم يعتقدون بضرورة إعادة بناء أرضهم اليهودية، في تفكيري هنالك شيء نبوئي في حقيقة أنه خلال أجيال لم تسيطر شعوب على فلسطين واتخذتها بمفهوم وطن،[٤] وهنالك شيء مقنع أنه خلال ١٨٠٠ سنة بقوا في القفار وكأنهم ينتظرون عودة الشعب».[٥]

وفي تعقيب لعضو كونغرس آخر أشار أن على العرب في فلسطين (لم يتم ذكر «فلسطينيون» في الخطابات)، أن يكونوا سعداء لأنهم سيعيشون في ظل حكومة الانتداب وفي الدولة اليهودية القادمة، فهي نظام حكم أفضل من الحكم التركي والنظم العربية، التي تشوه الحركة الصهيونية، وإذا لم يرغب العرب في البقاء تحت الحكم والهيمنة اليهودية فان هنالك «الكثير من الغرف في الخارج» في المنطقة العربية المحيطة بهم.[٦]

شكل قرار الكونغرس وعد «بلفور» أميركيا للحركة الصهيونية وهو في مضمونة أكثر استعمارية من مضمون بلفور البريطاني، شكل هذا القرار الأساس الذي تبلورت على أساسه الرؤية الأميركية للمسألة اليهودية والمشروع الصهيوني، بناء على ذلك يمكن تفسير الدعم الأميركي لهجرة اليهود إلى فلسطين، وتفكيرهم في مشاريع تهجير للفلسطينيين خلال سنوات الانتداب، ومعارضتهم الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩، الذي كان هاري ترومان، حينئذ، عضو مجلس النواب أحد المعارضين له، وبناء عليه يمكن تفسير اصطدام السياسة الأميركية مع التوجهات البريطانية في إدارة شؤون فلسطين والصراع حولها وفيها، والتي كان هدفها في نهاية المطاف تحييد بريطانيا ولو مؤقتا عن هيمنتها على تحديد مستقبل فلسطين لأنها قد تكون أكثر برغماتية (وليس كونها داعمة للفلسطينيين وحقوقهم)، ودخول أميركا كفاعل أساس في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين من خلال قرار التقسيم.

شكل قرار الكونغرس وعد «بلفور» أميركيا للحركة الصهيونية وهو في مضمونة أكثر استعمارية من مضمون بلفور البريطاني، شكل هذا القرار الأساس الذي تبلورت على أساسه الرؤية الأميركية للمسألة اليهودية والمشروع الصهيوني، بناء على ذلك يمكن تفسير الدعم الأميركي لهجرة اليهود إلى فلسطين، وتفكيرهم في مشاريع تهجير للفلسطينيين خلال سنوات الانتداب، ومعارضتهم الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩، الذي كان هاري ترومان، حينئذ، عضو مجلس النواب أحد المعارضين له.

جدول (١): مقارنة بين وعد بلفور البريطاني وقرار الكونغرس الأميركي

تصريح بلفور ١٩١٧	قرار الكونغرس ١٩٢٢
Foreign Office November 2nd, 1917 Dear Lord Rothschild, I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty›s Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet. «His Majesty›s Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country.» I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation. Yours sincerely, Arthur James Balfour	House joint resolution 322: Favoring the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people. «Resolved by the Senate and House of Representatives of the United States of America in Congress assembled, That the United States of America favors the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of Christian and all other non-Jewish communities in Palestine, and that the holy places and religious buildings and sites in Palestine shall be adequately protected».

الكارثة اليهودية وربطها بالمشروع الصهيوني

سعت الولايات المتحدة، منسجمة مع التوجهات الصهيونية، إلى ربط الكارثة اليهودية مع المشروع الصهيوني في فلسطين، من خلال التأكيد ان حل معاناة اللاجئين اليهود يكون من خلال إقامة وطن قومي لهم في فلسطين وليس عبر استقبالهم وتوطينهم في العالم، لا سيما في الولايات المتحدة.

انكشف المجتمع الأميركي على معاناة اليهود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ اللاجئون اليهود يتدفقون على الولايات المتحدة الأميركية، خلال الحرب وبعد انتصار الحلفاء على ألمانيا النازية، علاوة على تدفق اللاجئين، فإن اللقاء المباشر بين الجنود الأميركان وبين الناجين من الكارثة، والرسائل التي كانت تنشرها الصحف الأميركية للناجين لأبناء عائلاتهم وفيها وصف للمعاناة التي لحقت بهم وخسارتهم الفادحة للأقارب، كل ذلك خلق رأيا عاما أميركيا داعما لليهود ودافعا نحو الضغط من أجل مد يد العون لهم، بداية في مساعدة الناجين واللاجئين اليهود وانتهاء بدعم المشروع الصهيوني سياسيا.[٧] في ظل هذه الأجواء عيّن الرئيس ترومان مندوبا خاصا به، يدعى آرل هاريسون، لفحص أوضاع اللاجئين اليهود في المخيمات في أوروبا. في

يعتبر هاري ترومان شخصية مركزية في صيرورة تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، فهو الذي دفع بقرار تقسيم فلسطين. ولعبت الولايات المتحدة الدور الأساس في هذا الشأن، كما أنه اعترف لاحقا بقيام دولة إسرائيل بعد دقائق من الإعلان عنها في ١٤/ايار/١٩٤٨. هنالك الكثير من الأدبيات التي كتبت حول دور ترومان في المشروع الصهيوني، وتحديدا الدوافع وراء الدور الذي لعبه في قرار التقسيم والاعتراف بدولة إسرائيل، وحاولت الكثير من الأدبيات عرض صورة عن رئيس برغماتي مقطوع عن الأيديولوجيا وخلفيته الفكرية في تعاطيه مع المسألة اليهودية والمشروع الصهيوني.

تموز ١٩٤٥ زارت لجنة هاريسون أكثر من ثلاثين مخيما للاجئين وقدمت تقريرا مفصلا عن أوضاعهم ومعاناتهم للرئيس ترومان، وفي إحدى توصيات اللجنة، كتب هاريسون، إن أوضاع اليهود في مناطق التي تقع تحت احتلال الجيش الأميركي لا تختلف عن أوضاعهم التي كانت تحت حكم ألمانيا النازية، والفرق الوحيد أن الجيش الأميركي لا يقتلهم. ساهمت هذه الأقوال في تأجيج مشاعر الغضب لدى الإدارة الأميركية والشعب الأميركي. في نفس التقرير اقترحت اللجنة أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا من أجل السماح لـ١٠٠ ألف يهودي من مخيمات اللاجئين بالهجرة إلى فلسطين، وبالفعل توجه ترومان إلى بريطانيا بهذا الطلب، إلا أن بريطانيا رفضت الطلب الأميركي حيث اعتبرت أن مسألة فلسطين هي مسألة خاصة بها ولن تسمح لأحد بالتدخل في إدارة شؤونها.[٨] وبسبب الرفض البريطاني للطلب الأميركي أعلن الرئيس ترومان أنه سيوصي الكونغرس بتشريع قوانين تسمح لبعض اللاجئين اليهود دخول الولايات المتحدة دون أن يحدد أعدادهم، وقد اعترض اليهود في أميركا على مشروع القوانين لأن استقبال الولايات المتحدة لليهود في أراضيها سوف يضعف موقف الحركة الصهيونية في المطالبة بإقامة دولة لليهود في فلسطين، حيث أن معاناة اليهود كانت جزءا من الخطاب الذي سوقته الحركة الصهيونية لإقامة دولة تكون مكانا آمنا ليهود العالم، لا سيّما في أعقاب الكارثة اليهودية.

مع تأزم مشكلة اللاجئين اليهود وفشل خطط ترومان في إقناع بريطانيا بالسماح لليهود بالهجرة بأعداد كبيرة لفلسطين، وفشله في تمرير قوانين تسمح باستقبالهم في الولايات المتحدة، اقترحت بريطانيا إقامة لجنة بريطانية أميركية لبحث مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا، وقد اقيمت لهذا الغرض اللجنة الانجلو-أميركية في كانون الثاني ١٩٤٦ وتكونت من ستة مندوبين من كل دولة. قدمت اللجنة توصياتها التي تكونت بالأساس من ثلاث نقاط أساسية: السماح الفوري لمئة ألف يهودي بدخول فلسطين بناء على طلب الرئيس ترومان، إلغاء قانون الأراضي الإنجليزي من العام ١٩٤٠ الذي قيّد إمكانية شراء اليهود للأراضي في فلسطين ونقلها، كما أوصت اللجنة بعدم اعتبار فلسطين لا دولة عربية ولا دولة يهودية.[٩] فاجأت توصيات اللجنة الحكومة البريطانية التي أرادت الحفاظ على سياساتها وإدارتها لشؤون الانتداب في فلسطين دون تدخل من أحد، حفاظا على مصالحها العامة والأشمل، واعتبرت أن التوصيات هي تدخل صارخ في شؤون إدارتها لمنطقة انتدابية لها، فقد تخوفت بريطانيا من أن دخول مئة ألف يهودي إلى فلسطين دفعة واحدة سوف يثير غضب العرب ويتناقض مع تعهداتها في الكتاب الأبيض. اعتبر اليهود توصيات اللجنة إنجازا كبيرا لمستقبل الاستيطان في فلسطين ومشروع الدولة فيها، في المقابل عارض العرب بشدة هذه القرارات.

دور هاري ترومان: دوافع أيديولوجية أم سياسية أم كلاهما ؟

يعتبر هاري ترومان شخصية مركزية في صيرورة تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، فهو الذي دفع بقرار تقسيم فلسطين. ولعبت الولايات المتحدة الدور الأساس في هذا الشأن، كما أنه اعترف لاحقا بقيام دولة إسرائيل بعد دقائق من الإعلان عنها في ١٤/ايار/١٩٤٨. هنالك الكثير من الأدبيات التي كتبت حول دور ترومان في المشروع الصهيوني، وتحديدا الدوافع وراء الدور الذي لعبه في قرار التقسيم والاعتراف بدولة إسرائيل،

وحاولت الكثير من الأدبيات عرض صورة عن رئيس برغماتي مقطوع عن الأيديولوجيا وخلفيته الفكرية في تعاطيه مع المسألة اليهودية والمشروع الصهيوني، ففي دراسة لجون جوديس يشير إلى أن ترومان كان معارضا في بداية رئاسته لدولة يهودية في فلسطين، لأنه اعتقد أن دولة دينية سوف تضرب الأساس الذي قامت عليه الولايات المتحدة المتمثل في فصل الدين عن الدولة، إلا أن تراجعه عن هذا الموقف كان نتاج الضغط الذي مارسه اللوبي الصهيوني البرجوازي.[١٠] ويشير جوديس في مقال آخر أن ترومان أيد إقامة دولة فدرالية أو ثنائية القومية في فلسطين.[١١]

يستشهد بعض الباحثين بهذا الموقف من خلال الادعاء أن الولايات المتحدة نفسها تعرضت للضغط من الحركة الصهيونية للدفع بقرار التقسيم، ويستشهدون بمذكرات ترومان نفسه حول ذلك، ففي الفصل الثاني عشر من مذكراته، يقول ترومان: «في ٢٧ تشرين الثاني [أي قبل صدور قرار التقسيم بيومين] تسلمت الرسالة التالية من وايزمان، رغم أنى كنت قد قابلته في التاسع عشر من هذا الشهر» [...] [وجاء وفي رسالته] هنالك شائعات غير مؤكدة مفادها أن اليهود يمارسون أشد الضغوطات على أعضاء الوفود الأخرى في الأمم المتحدة، وأنني أؤكد لكم يا سيادة الرئيس أن اتصالاتنا كانت محدودة ولم تخرج عن نطاق بسط وجهة نظرنا... أما الشائعة الثانية، وهي أن مشروعنا يعني فتح المجال أمام انتشار الأفكار الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط، فهي بلا شك بعيدة عن الحقيقة لأن معظم اللاجئين جاؤوا من الدول الشرقية فرارا من الاضطهاد الشيوعي، ولولا ذلك لكانوا بقوا من حيث جاؤوا».[١٢]

وقد رد ترومان على رسالة وايزمان: «من المؤسف أن الدكتور وايزمان كان محقا فيما يتعلق بالأمور والعلاقات الآنية، والحقيقة أن الضغوطات الشديدة، لم تمارس بشكل لم يشهد له مثيل في الأمم المتحدة فحسب، بل في البيت الأبيض أيضا، ولا أعتقد أنني تعرضت في حياتي إلى مثل ذلك الضغط ، من تلك الدعايات التي استهدفت النيل من البيت الأبيض، إن الضغط المتواصل من قبل بعض المتطرفين من القادة الصهيونيين المدفوعين بدوافع سياسية ويعملون بأنواع الوعيد السياسي، كانوا محط استيائي وغضبي، وقد وصل الأمر ببعضهم إلى حد مطالبتنا بممارسة الضغط على بعض الدول ذات السيادة كي تصوت إلى جانبهم في الجمعية العمومية».[١٣]

إلا أن التاريخ، والذي نقرأه الآن بأثر رجعي (وهذه ميّزة لنا بكل الأحوال) تعطي الانطباع عن رجل لعبت عنده الأيديولوجيا والفكر الدور الأساس في دعمه للمشروع الصهيوني وقرار التقسيم، ولم ير أي غضاضة في اصطدامه مع دول أخرى في هذا السياق. وفي نفس الوقت لا يمكن انكار أن مصالح سياسية واعتبارات برغماتية لعبت دورا في تخبطات الرجل وخاصة في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨، وهذه التخبطات كانت حقيقية بين قناعاته الأيديولوجية وبين مصالح بلاده السياسية الآنية والبعيدة، ولكن في امتحان النتيجة كانت الأيديولوجيا تنتصر دائما على السياسة عنده، أو تمتزج مع السياسة. رغم أن دعم المشروع الاستعماري الصهيوني لم يخل بطبيعة الحال من مصالح سياسية للولايات المتحدة، فليس مفهوما ضمنا، بعد مئات السنين، أن تكون دولة غير عربية وغير مسلمة في محيط عربي واسلامي.

ترك ترومان الكثير من الكتابات والتصريحات حول المسألة اليهودية والحركة الصهيونية، فمثلا اعتقد ترومان أن الولايات المتحدة لا تستطيع ترك اللاجئين اليهود من الحرب العالمية الثانية بدون مأوى وحماية ودعم، وكان كما ذكرنا سابقا من مؤيدي تسفيرهم إلى فلسطين، إلا أنه اختلف مع التوجه الصهيوني في أن سلطة يهودية هي الوحيدة القادرة على حماية اليهود في فلسطين. ففي تصريح له في هذا الشأن قال ترومان: «توجهي كان، أن الأميركيين لا يستطيعون الجلوس مكتوفي الأيدي عندما يتم منع ضحايا الجنون العنصري الهتلري من فرصة ترميم حياتهم، ومع ذلك، لا أريد رؤية كيف يمكن فرض مبنى سياسي على الشرق الأوسط سيؤدي إلى صراع في المنطقة».[١٤]

يعتبر ميخائيل كوهن في مقاله حول «ترومان، الصوت اليهودي وإقامة دولة إسرائيل» أن ما حرك سياسيات ترومان تجاه ضحايا الكارثة اليهود وتأييده قرار التقسيم هو الصوت اليهودي في الولايات المتحدة. ويؤكد على مقولته تلك بالكثير من التصريحات والوقائع في السياسة الأميركية، فقد اعتبر أن الخطاب الصهيوني الذي القاه ترومان في تشرين الأول ١٩٤٦ عشية عيد الغفران، والذي أيد فيه موقف الوكالة اليهودية بتقسيم فلسطين، لم يكن دليلا على صهيونيته بقدر ما كان خوفا أن يسبقه المرشح الجمهوري في ذلك. اعتقد أن الكاتب يبالغ في انتهازية ترومان، لا يمكن نفيّ أهمية الصوت اليهودي في الولايات المتحدة، في تلك الفترة، في الانتخابات، وخاصة في نيويورك، إلا أن اعتبار أن الصوت اليهودي هو المحرك الأساسي لسياسات ترومان تجاه المسألة اليهودية وقضية فلسطين فيه الكثير من المبالغة والتسطيح في نفس الوقت، مبالغة تجعل المقولة سطحية أيضا. فترومان كان مثابرا في صدامه مع بريطانيا لجعلها تقبل دخول أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين، ويشير

يشكك الخالدي في حصرية دوافع ترومان الإنسانية في تأييده لقرار التقسيم، والتي تتعلق بمشكلة اللاجئين اليهود، حيث يشير في هذا السياق، أنه لو كانت دوافع ترومان إنسانية فقط لاستقبل اللاجئين اليهود في الولايات المتحدة، وهي كانت قادرة على ذلك بسهولة، ولكنه اصطدم حتى مع بريطانيا في هذا الخصوص من خلال الضغط عليها للسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين.

المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي أن نتائج الضغط الأميركي على بريطانيا حققت الهدف السياسي المركزي الذي أراده بن غوريون، وهو إعلان بريطانيا عن تخليها عن الانتداب ووقوفها حائلا أمام دخول اليهود إلى فلسطين، ففضلت بريطانيا الانسحاب بعد أن هدم ترومان كل إمكانية لتعاون بريطاني أميركي حول التوصل لحل لقضية فلسطين.[١٥]

يشكك الخالدي في حصرية دوافع ترومان الإنسانية في تأييده لقرار التقسيم، والتي تتعلق بمشكلة اللاجئين اليهود، حيث يشير في هذا السياق، أنه لو كانت دوافع ترومان إنسانية فقط لاستقبل اللاجئين اليهود في الولايات المتحدة، وهي كانت قادرة على ذلك بسهولة، ولكنه اصطدم حتى مع بريطانيا في هذا الخصوص من خلال الضغط عليها للسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين. في هذا السياق، يقول الخالدي:

«لقد شدد ترومان [...] على أن الدافع وراء الخط السياسي الذي اتبعه تجاه فلسطين في السنوات ١٩٤٥–١٩٤٧ كان، إلى حد كبير، الاعتبارات الإنسانية النابعة من أحوال اللاجئين اليهود عقب الهولوكوست. ولكن، حتى لو غض المرء النظر عن أن سنة ١٩٤٨ كانت سنة انتخابات رئاسية، فإن الشك في دوافعه كان من شأنه أن يكون أقل لو أنه حثّ في الوقت نفسه على السماح للاجئين بدخول الولايات المتحدة. ففي فترة ١٩٣٢–١٩٤٣ استقبلت هذه القارة الفسيحة، الولايات المتحدة، ١٧٠,٨٣٣ يهوديا فقط، بينما استقبل البلد الضئيل، فلسطين، ٢٣٢,٥٢٤ يهوديا [...]. وقد سنحت الفرصة للولايات المتحدة للمشاركة في تحمل العبء مع دول أخرى عندما جرت المناقشة العامة في الأمم المتحدة لتقرير اللجنة الخاصة بفلسطين [...]، وذلك قبل صدور قرار التقسيم، فقد أوصت اللجنة الخاصة، التي كانت أرسلت للشرق الأوسط سنة ١٩٤٧، بالإجماع، باعتبار مشكلة اللاجئين اليهود «مسؤولية عالمية». لكن لا الأمم المتحدة بمجموعها أرتقت إلى مستوى المسؤولية الخلقية في هذه المناسبة، ولا الولايات المتحدة بصفتها الزعيمة الأقوى نفوذا في الهيئة الدولية».[١٦]

وخلال مؤتمر لندن الثاني عام ١٩٤٦، لنقاش مستقبل فلسطين، عارض ترومان، منسجما مع موقف الوكالة اليهودية وبن غورين، مشروع وزير خارجية بريطانيا بيفين، في استمرار الوصاية البريطانية على فلسطين، والذي تضمن إدخال حوالي ١٠٠ الف يهودي إلى فلسطين (مشروع عارضه الفلسطينيون أيضا)، وقد ارجع بيفن خلال خطاب له في مجلس العموم البريطاني فشل مشروعه إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في ذلك، والتي كانت تريد أكثر من ذلك لصالح المطالب اليهودية، حيث اعتبر البريطانيون الموقف الأميركي تدخلا في شؤون إدارة بريطانيا لانتدابها في فلسطين، وقد صف ترومان في بيان له خطاب بيفين بالتعاسة والتضليل.[١٧]

يعقب المؤرخ الفلسطيني الياس صنبر، على المطلب الأميركي بدخول ١٠٠ الف لاجئ يهودي إلى فلسطين، بأنها تمثل التوجه الأميركي فيما يتعلق بالاستعمار والتطهير الذي تميز بها التاريخ الأميركي، «أن ترومان بولوجه المسألة من هذا الباب [إدخال ١٠٠ ألف يهودي]، كان يلزم، في الواقع، باختزال هذا المجموع من المصاعب إلى مجرد مسألة إمكانيات مادية. وهكذا ففيما كانت اللجان والهيئات تجري التحقيق تلو التحقيق، كان هو يأمر مساعديه بإجراء دراسات حول إمكانيات امتصاص المهاجرين، وبخاصة حول مسألة نقل وإسكان المهاجرين القادمين. لا يعني أن مستقبل فلسطين قد اختزل إلى مسألة نقل، بسيطة، وإنما يعني أن المستقبل قد تقرر من قبل، وبالحسم، على يديّ الولايات المتحدة، التي لم تعد تعمل الآن إلا على حل مسائل تموينية لا أكثر. هذا هو ما كان يقوله رقم ال ١٠٠ ألف مهاجر [...] عن أنه

بمقتضى التفوق الأميركي الجديد، قد أتخذ القرار بإقامة دولة يهودية، وأنه لم يعد المطلوب التفكير إلا بكيفيات تحققها الفعلي. وهكذا نعود إلى «الأميركانية» التي اعتادت الرد على أسئلة الحق والعدالة بأسئلة الممكن وما هو قابل للتحقيق».[١٨] سنعود إلى دور ترومان وتحليله في خاتمة البحث، ونقدم تفسيرا لتباين وجهات النظر حول دوره وقناعاته.

الدور الأميركي في إقرار قرار التقسيم: تنفيذ قرار الكونغرس

يؤكد كولينز ولابيير أنه «لم تكن دولة أكثر حماسة لمشروع التقسيم من الولايات المتحدة الأميركية».[١٩] لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا وحاسما في إقرار قرار التقسيم في الأمم المتحدة، حيث وصف المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي هذه الجهود: «حاول كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري في أميركا وكذلك الاتحاد السوفييتي في هيئة الأمم المتحدة أن ينافس الواحد منهم الآخر في مناصرة اليهود بإظهار حماس أكبر لتحقيق المطامح اليهودية الجديدة».[٢٠] ويشير كولنز ولبيير أن قضية إقامة دولة يهودية في فلسطين طرحت في مؤتمر يالطا عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، المؤتمر المشهور الذي ضم الاتحاد السوفييتي (ستالين) والولايات المتحدة (روزفلت) وبريطانيا (تشرشل)، واتفق الثلاثة حين ناقشوا قضية فلسطين أن الحل يكمن في إقامة دولة يهودية في فلسطين.[٢١] ووضح وليد الخالدي بتفصيل الدور الأميركي في الدفع وإقرار قرار التقسيم، وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الاعتراف بالدولة اليهودية بعد أحدى عشرة دقيقة من إعلانها.[٢٢]

وقبل قيام الأمم المتحدة بالتصويت على قرار التقسيم، تلقى ترومان مذكرة طويلة من اثنين من المسؤولين البارزين في وزارة الخارجية الأميركية، لوي هندرسون رئيس قسم الشرق الأدنى في الوزارة، وجورج كينان، منظر استراتيجية الاحتواء الأميركية تجاه الاتحاد السوفييتي، حيث اقترحا في مذكرتيهما أن تكون فلسطين تحت السيطرة العربية. وقد اسندا موقفهما ضد قرار التقسيم على أساس مبادئ الاستراتيجية العالمية والأمن القومي للولايات المتحدة. فقد أشارا بأن الأهداف الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتمحور حول تأمين الوصول إلى احتياطيات النفط في المملكة العربية السعودية والحفاظ على قواعد عسكرية أميركية، وإن إنشاء دولة يهودية سيعرض هذين الهدفين للخطر، وبأن وجود دولة يهودية سيسبب انتشار ظاهرة معاداة السامية في الولايات المتحدة، مما سيؤدي إلى

بن غوريون يهدي ترومان شمعدانا في أيار ١٩٥١.

قيام المواطنين الأميركيين بالنظر إلى الأميركيين اليهود بأنهم عامل سياسي دخيل. وقد رد مستشارو ترومان على مثل هذا التحليل، لا سيّما كلارك كليفورد، المستشار الخاص للبيت الأبيض والشخص الذي يصف نفسه بـ مسيحي- صهيوني. كتب كليفورد مذكرة طويلة إلى الرئيس ترومان وصف فيها حجج وزارة الخارجية بأنها «مغلوطة تماماً»، وأكد بأنه يجب إجبار العرب على قبول قرار التقسيم. ومضى إلى القول بأنه تم الإعلان عن قرار التقسيم كتعبير عن سياسة الولايات المتحدة، وإذا ما تراجعت واشنطن، فإنها سوف تُعامل باحتقار. وخلص إلى القول بأنه يجب ألا تكون هناك «أي مماطلة [بالدفع بقرار التقسيم] من أجل استرضاء العرب».[٢٣]

مارست الولايات المتحدة ضغوطا كبيرة على دول كانت تخطط للامتناع أو الرفض من أجل حثها على التصويت على القرار للحصول على ثلثي الأصوات في الأمم المتحدة. فاستخدمت المساعدات الاقتصادية لمشروع مارشال الأميركي للضغط على فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج. ووعدت بعض الدول في أميركا اللاتينية بالإسراع في تنفيذ طريق أميركا الدولي واستخدمت مشاريع المساعدات الأميركية المعروضة على الكونجرس لتبديل موقف الفلبين وهايتي وتعرضت ليبريا لضغط أميركي شديد عن طريق شركة «فايرستون» للمطاط. ووصف نائب وزير الخارجية الأميركي حملة الضغط الأميركي بقوله: «لقد تم الضغط بأمر مباشر من البيت الأبيض وبواسطة مسؤولين أميركيين بطرق مباشرة وغير مباشرة على الدول غير الإسلامية والتي عرف أنها مترددة أو معارضة للتقسيم، لقد جند

بعد التصويت على قرار التقسيم واندلاع الحرب في فلسطين بين المستوطنون اليهود والفلسطينيين، بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن قرار التقسيم، تشير بعض الأبحاث التاريخية أن التراجع كان نابعا من بيان سوء تقدير الولايات المتحدة لما سيسببه القرار، حيث تم تحذيرها من أن القرار سيشعل حربا بين اليهود والفلسطينيين والعرب، إلا أنها تجاهلت هذه التحذيرات، إلا أن اندلاع الحرب في أعقاب القرار بيّن للولايات المتحدة سوء تقديرها للأمور.

البيت الأبيض عدداً من الوسطاء للتأكد من أن الأكثرية المطلوبة مضمونة في النهاية».[٢٤] وقام برنارد باروخ مستشار ترومان بتهديد المندوب الفرنسي ألكسندر بارودي بأن أميركا ستقطع مساعدتها (ضمن مشروع مارشال) عن فرنسا إذا ما عارضت الأخيرة قرار التقسيم، لا بل أن ترومان نفسه ضغط على مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، بالعمل جاهدا لتمرير قرار التقسيم وإلا سيدفعه ثمنا غاليا.[٢٥]

وقد استطاعت الولايات المتحدة بالتعاون مع الوكالة اليهودية تأجيل التصويت على قرار التقسيم لمدة يومين بسبب احتمال الفشل في تمرير القرار، وكانت هنالك أربع دول اتضح أنها تعارض التقسيم، يمكن للولايات المتحدة ممارسة الضغط عليها خلال اليومين الحرجين، (اليونان، هاييتي، ليبريا والفلبين)، ويوضح كولينز ولبيير أن الولايات المتحدة قامت بإلقاء سيل من التهديدات والضغوط عليها، حتى أن سفير الفلبين دُعيّ شخصيا إلى البيت الأبيض لإخباره بوجهة النظر الأميركية من قرار التقسيم، وقد أرسل رئيس الفلبين تعليمات إلى وفده كي يؤيد قرار التقسيم، وذلك «في سبيل المصلحة القومية العليا لبلاده»، كما جاء في رسالته.[٢٦] وقد تم توجيه نفس الضغوطات على الدول الأخرى، والتي انصاعت وصوتت لصالح قرار التقسيم.[٢٧]

وقد وصف فارس الخوري ممثل سورية في الأمم المتحدة، والمفكر السوري العروبي المعروف، الدور الأميركي في التصويت على قرار التقسيم، بالكلمات التالية:

«إن هيئة الأمم المتحدة أقرت مشروع التقسيم بأغلبية صوتين أثنين وأن معظم الدول كانت تؤيد العرب في وجهة نظرهم لولا تدخل الولايات المتحدة، إذ راحت هذه تؤثر على مندوبي الدول واحداً واحداً وتضغط عليهم ضغطاً متواصلاً حتى أن مندوب الفلبين بعد أن وعدنا بتأييدنا اضطر للهرب حتى لا ينقض وعده استجابة للضغط الأميركي. وفوجئ المندوبون العرب عندما وقف مندوب هاييتي فقال والدمع يترقق في عينيه أنه ما زال عند رأيه الشخصي في معارضة التقسيم، ولكنه بصفته ممثلاً لحكومته لا يسعه إلا أن ينزل عند رأيها وإرادتها بالموافقة على المشروع. أما ليبريا فقد اضطرت للنزول على مشيئة تجار المطاط وفي طليعتهم شركة فايرستون العالمية، والمطاط هو المورد الرئيسي لخزنة البلاد. لقد تأجل التصويت مرتين وكان واضحاً أن التأجيل ضروري لأن الدولتين صاحبتا، المشروع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، لم يكن لديهما الأصوات الكافية. وفي هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة تمارس من أعلى المستويات في واشنطن ضغطاً مركزاً على مندوبي ثلاث دول صغيرة، وعندما طرح المشروع للتصويت يوم ٢٩ تشرين الثاني كانت الأصوات الحاسمة التي أنجحت المشروع هي أصوات هذه الدول الثلاث الصغيرة هايتي وليبريا والفلبين، فقد كانت كافية لإكمال أغلبية الثلثين كما كانت قبل ذلك تعارض المشروع لولا الضغوط التي مارسها عليها [مندوب الولايات المتحدة]».[٢٨]

وقد وصف وكيل وزارة الخارجية الأميركية آنئذ روبرت لوفيت دور البيت الأبيض في الضغط على الدول لدعم القرار «أنه لم يتعرض في حياته قط لمثل هذا الضغط الذي تعرض له خلال الأيام الثلاثة بدءا من صباح الخميس وحتى مساء السبت». وكان هربرت بايرد سوب وروبرت نائبان من بين أولئك الذين تدخلوا لديه. وأكد سمنر ويلز «أن البيت الأبيض كان يلعب دوراً مباشراً في الموضوع، فقد استخدم ممثلين ووسطاء للتأكد من ضمان الأكثرية اللازمة». ويشير دافيد هوروفيتس إلى ذلك فيقول: «إن الولايات المتحدة استعملت تأثيرها في اللحظة الأخيرة. ويجب أن يعزى التصويت النهائي إلى هذه الحقيقة».[٢٩]

التراجع الأميركي عن قرار التقسيم والاعتراف بالدولة اليهودية

بعد التصويت على قرار التقسيم واندلاع الحرب في فلسطين بين المستوطنون اليهود والفلسطينيين، بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن قرار التقسيم، تشير بعض الأبحاث التاريخية أن التراجع كان نابعا من بيان سوء تقدير الولايات المتحدة لما سيسببه القرار، حيث تم تحذيرها من أن القرار سيشعل حربا بين اليهود والفلسطينيين والعرب، إلا أنها تجاهلت هذه التحذيرات، إلا أن اندلاع الحرب في أعقاب القرار بيّن للولايات المتحدة سوء تقديرها للأمور كما نبهت لذلك بريطانيا كل الوقت، التي كانت قد أنهت دورها في فلسطين بعد القرار وتستعد للانسحاب حتى منتصف أيار ١٩٤٨. تراجعت الولايات المتحدة عن قرار التقسيم وقبلت بمشروع الوصاية وإرجاع القضية مرة أخرى للأمم المتحدة.

في هذا الصدد، يقول ترومان: «إن الضغط اليهودي على البيت الابيض لم يتوقف لحظة واحدة بعد التصويت على قرار التقسيم وفي هيئة الأمم. كانوا يأتون زرافات ووحدانا وبعضهم كان يسأل بشكل عابر، وبعضهم كان يأخذني بالعاطفة كي أوقف العرب عند حدهم وأوقف الدعم البريطاني للعرب، ويطالبني بالعمل على تأمين القوة العسكرية الأميركية المطلوبة، والقيام بهذا وذاك، إضافة إلى أمور أخرى. وأعتقد أنني حافظت على سياستي رغما عن اليهود. وعندما أقول «يهود» أقصد المتطرفين الصهيونيين... وأمام ازدياد الضغط وجدت أن الضرورة تقتضي إصدار أوامري بعدم رغبتي في التحدث أو لقاء أي من المتحدثين باسم التطلعات الصهيونية، وقد كنت مضطربا إلى حد أنني رفضت مقابلة الدكتور وايزمان الذي عاد لتوه من أوروبا وطلب مقابلتي».[٣٠]

وبالفعل كان حاييم وايزمان قد غادر نيويورك متجها إلى لندن بعد التصويت على قرار التقسيم، إلا أن الوكالة اليهودية طالبته بالعودة إلى الولايات المتحدة ثانية من أجل الضغط على الولايات المتحدة للمضي بتنفيذ قرار التقسيم، بعد ظهور مؤشرات عن التراجع الأميركي عنه، وطالب مقابلة ترومان الذي اعتبر كل منهما أنه صديق ومقرب من الآخر. ورغم قرار ترومان بعدم لقاء وايزمان كما جاء في مذكراته إلا أنه قابله في الثامن عشر من آذار ١٩٤٨، إلا أن اللقاء لم يمنع في أقل من ٢٤ ساعة من بيان السفير الأميركي في الأمم المتحدة اوستن، والذي القاه في مجلس الأمن، وجاء فيه:

«إن قرار الجمعية العمومية، الذي صدر في ٢٩ تشرين الثاني ليس أمرا تتقيّد به الأمم المتحدة أو أي عضو من أعضائها... إن مشروع التقسيم نفسه قد جرت الموافقة عليه على أساس الافتراض بأن تنفذ جميع أقسام المشروع معا. وبما أن هذا أصبح مستحيلا، فإن واجب الأمم المتحدة يقتضي إعادة السلام والنظام إلى نصابهما»، وشكل هذا البيان إعلان انسحاب الولايات المتحدة عن قرار التقسيم ووضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة واعادتها إلى الأمم المتحدة، ودعوة العرب لوقف إطلاق النار إلى حين اتضاح الصورة النهائية.[٣١] سأقترح في الخاتمة تحليلا لهذا الموقف الأميركي أيضا.

خاتمة

ناقشنا في هذا المقال الدور الأميركي في إقرار قرار تقسيم فلسطين، وبيّن المقال ورصد الدور الحاسم الذي لعبته الولايات المتحدة في مشروع التقسيم بدءا بتحييد بريطانيا أو تهميشها في مسألة فلسطين مرورا بالضغط لربط الهولوكوست بالمشروع الصهيوني عبر الادعاء أن مشكلة اللاجئين اليهود التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا تحل إلا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وانتهاء بالضغط السياسي والعمل الدبلوماسي الدؤوب على إقناع الدول، بالتهديد والوعيد والترغيب، التصويت لصالح القرار.

ويزعم المقال الحالي أن السياسات الأميركية لتثبيت المشروع الصهيوني في فلسطين بدأت مع الإجماع السياسي الكبير على قرار الكونغرس بمجلسيه على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بصورة أكثر حدة من وعد بلفور البريطاني، وحين وافق الرئيس الأميركي على قرار الكونغرس تحويل هذا الهدف إلى جزء لا يتجزأ من السياسات الأميركية في الشرق الاوسط. ويرصد الخالدي في كتابه «خمسون عاما على تقسيم فلسطين» المشاريع الأميركية لحل مسألة فلسطين لصالح المشروع الصهيوني، حيث يشير الخالدي أن شغف الأميركيين بتأسيس وطن قومي لليهود دفع بهم إلى التفكير بحلول «غبية»، مثل ما تبلور بعقل روزفلت، رغم كونه أحد الرؤساء المهمين ورجل دولة من الطراز الأول، حول نقل السكان العرب من فلسطين إلى خارجها بكلفة ٣٠٠ مليون دولار.[٣٢] والحقيقة أن التفكير الأميركي في المسألة الفلسطينية لم ينقطع عن التراث الأميركي الاستيطاني، استيطان ثم اخلاء المكان واستيطان أكبر للمهاجرين المستعمرين وإقامة كيان سياسي لهم مكان السكان الأصليين.

بقي أن نتطرق لنقطتين كما وعدنا في المقال، الأولى تتعلق بشخصية ترومان والمواقف المتباينة حوله، والثانية حول التراجع الأميركي عن قرار التقسيم. وأود أن أقدم اجتهادي في الموضوعين، بالنسبة لترومان تستند غالبية الأبحاث التي تشير إلى تعرضه لضغط صهيوني إلى مذكراته التي كتبها بعد انتهاء ولايته الرئاسية الثانية عام ١٩٥٢ ، فقد كتب ترومان عدة كتب حول مشواره السياسي، وتعتمد هذه الأبحاث على هذه المذكرات، وهي بطبيعة الحال تحاول بوعي أن تقدم تفاصيل قد تظهر أنها كانت حاضرة ومؤثرة على قراراته، ولكن يتضح من الممارسة السياسية التي عرضناها في البحث بأن الرجل كان مثابرا في مشروع تقسيم فلسطين والاعتراف بالدولة اليهودية، وأنه قد ينظر بمذكراته بأثر رجعي على الأحداث من موقع المشاهد وليس موقع المتدخل في الشأن السياسي، وأعتقد أن تطور الأحداث في فلسطين وخاصة بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ ، (توفي ترومان ١٩٧٢) لقد لعبت دورا كبيرا في رؤيته لفعل يديه لاحقا. أما بالنسبة للتراجع الأميركي عن قرار التقسيم فهو نابع من الحرب التي اندلعت في فلسطين والشكوك حول قدرة المجتمع الاستيطاني اليهودي الانتصار فيها من جهة، أو قدرته على تحقيق ما هو أكبر من مشروع التقسيم، إقامة دولة يهودية على مساحة أكبر من المساحة التي خصصت للدولة اليهودية في مشروع التقسيم، ويمكن اعطاء تفسير من خلال القول بأن القرار كشف بشكل جليّ أكثر التهديد الذي يحمله القرار على المصالح الأميركية بعد الحرب الباردة. فالاعتراف بالدولة اليهودية بعد دقائق من إعلانها يشير إلى تناقض بين بيان ممثل الولايات المتحدة حول سبب تراجع الولايات المتحدة عن القرار، والمتمثل بأن القرار يجب أن ينفذ رزمة واحدة وبين الاعتراف بالدولة اليهودية التي تخطت مساحتها قرار التقسيم، وحتى لو أن تاريخ الاعلان عن قيام الدولة كان منسجما مع المساحة التي حدّدها قرار التقسيم فإن ذلك يعني أن الولايات المتحدة لم تتراجع عنه وكانت تنتظر تنفيذه على أرض الواقع، وهذ ما فعلته القوات الصهيونية في فلسطين (فإذا انتصرت دعمتها وإذا هزمت أرجعت الوصاية على فلسطين)، علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة لم تفعل شيئا في أعقاب توسع مساحة الدولة اليهودية واحتلالها لمناطق خصصت للدولة العربية حسب القرار، بما يؤكد أن التراجع كان براغماتيا وآنيا، وخوفا على المشروع الصهيوني أو دعما له وليس حرصا على الأمن والاستقرار في فلسطين.

مرة أخرى يزعم المقال الحالي أن السياسيات الأميركية كانت تهدف إلى تحقيق وعدها لليهود الذي تمثل في قرار الكونغرس عام ١٩٢٢ ، إلا أن هذا المقال ناقش مرحلة أخيرة من هذه السياسات الذي تمثل في مشروع تقسيم فلسطين، حيث تشير الوقائع التي أوردناها في هذا المقال وكأن المشروع هو أميركي وكأن الولايات المتحدة هي صاحبة صك الانتداب بما يتضمن من وعد بلفور البريطاني، وبدا وكأن الولايات المتحدة تركت بريطانيا تنتدب فلسطين من أجل تحقيق وطن قومي لليهود كما نصّ على ذلك صك الانتداب، وعندما بدأت الأخيرة بالتراخي والتردد والتسويف في ذلك دخلت الولايات المتحدة بكامل قوتها إلى المسألة الفلسطينية واستطاعت تحييد بريطانيا كلاعب مركزي في المسألة الفلسطينية، رغم أن بريطانيا كانت لا تزال القوة العظمى الأولى في الشرق الأوسط حتى بعد الحرب العالمية الثانية، واستبدلتها الولايات المتحدة بالكامل فقط عام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي على مصر، وقبل ذلك كانت بريطانيا القوة الأولى في المنطقة باستثناء ستة شهور في منطقة واحدة، فلسطين، من تشرين الثاني ١٩٤٧ حتى أيار ١٩٤٨ ، حيث كانت هذه الشهور الستة الحاسمة في تحقيق الوعد الأميركي للحركة الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين كما جاء في قرار الكونغرس ٣٢٢ عام ١٩٢٢ .

مذكرة من الرئيس الأميركي هاري ترومان إلى وزير الخارجية مارشال حول الاعتراف بدولة إسرائيل

١٩٤٨/٩/١١(*)

من الرئيس :

١. كما تعلم فإنني منذ أصبحت رئيساً أعطيت تأييدي باستمرار لإنشاء دولة مستقلة لليهود في الشرق الأوسط، إن الولايات المتحدة أخذت مركز القيادة في إنشاء هذه الدولة المستقلة، وأنا أعتقد أن ذلك لا بد أن يستمر.

٢. إنني أعتقد أن تأييداً أميركياً قوياً للدولة الجديدة في فلسطين سوف يؤدي إلى تثبيت الأوضاع في الشرق الأوسط، وسوف يساهم في تدعيم السلام العالمي.

٣. إننا الآن مهتمون بتقديم معوناتنا الاقتصادية والمعنوية إلى أمم أوروبا الغربية لكي نستطيع أن نمنع انتشار الشيوعية. وأنا أعتبر أنه من الضروري في نفس الوقت أن نقدم نفس المساعدات الاقتصادية لإسرائيل ولنفس الأسباب.

٤. إنني ألاحظ أن ١٤ دولة قد حذت حذونا في تقديم اعترافها العملي بإسرائيل. وكان ذلك تحت تأثير الولايات المتحدة، وكان له بالتأكيد أثره في المساعدة على استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط.

٥. وبالنظر إلى ما سبق فإنني أرغب في متابعة ذلك بالإجراءات التالية:

أ. جهز وأعلن اعترافنا القانوني بإسرائيل على الفور.

ب. رتب لتقديم قرض لإسرائيل فور إتمام الاتفاق على تفاصيله.

ت. اتخذ الإجراءات العملية لمساعدة إسرائيل في الحصول على عضوية الأمم المتحدة.

إنني عاكف على صياغة إعلان من جانبنا يعترف بإسرائيل قانونياً، وسوف أبعث به إليك إذا كان لديك مقترحات. وعليك أن تبلغني بالخطوات العملية التي ستتخذها بالنسبة لمسألة القرض، وبالنسبة لقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

هاري ترومان

مشروع أميركي بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة قدمه مندوبها مستر وارين أوستن) إلى الأمم المتحدة (مقتطفات)

١٩٤٨/٤/٢٠ م(*)

١. وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.

٢. تتولى هيئة الأمم المتحدة تصريف شؤون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي.

٣. يعين مجلس الوصاية حاكماً على البلاد ويخول هذا الحاكم صلاحية تأليف القوات المسلحة وغير ذلك من الصلاحيات.

٤. تتكون حكومة البلاد من الحاكم العام ومجلسين حكوميين وهيئة قضائية وأخرى تشريعية.

٥. تكون فترة عضوية مجلس الشيوخ والنواب لمدة ثلاث سنوات.

٦. وفيما يتعلق بالهجرة فهناك اقتراحان :

- الأول : السماح للحاكم العام بتعيين وتحديد قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد.
- الثاني : السماح لعدد من المشردين اليهود بدخول فلسطين لمدة عامين فقط.

٧. أما فيما يتعلق بنظام الأراضي فيخول الحاكم العام صلاحية وضع التشريعات وخاصة لضمان حرية انتقال وبيع وشراء الأراضي واستغلالها دون مساس بحقوق أي فريق من السكان.

٨. يتعهد الحاكم العام بضمان سلامة الأراضي المقدسة.

٩. أما فيما يتعلق بمستقبل البلاد، فهناك اقتراحان :

- الأول : يعمل الحاكم على تحقيق وصول العرب واليهود إلى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها، ومتى تم الاتفاق ينقل إلى الجمعية العمومية فتنتهي الوصاية.
- الثاني : يظل نظام الوصاية ساري المفعول ثلاث سنوات ثم يقرر نوع الحكومة عن طريق الاستفتاء العام.

وقد تضمن المشروع اقتراح تعيين الحاكم العام من قبل هيئة الأمم المتحدة ليتولى السلطة بصفة مطلقة، كما يقترح انتخاب مجلسين : أحدهما من ٣٠ عضواً منهم ١٥ عربياً ومثلهم من اليهود، أما المجلس الآخر فيؤلف على حساب نسبة السكان..

(عبد الحكيم عامر لافي، **الدور الأميركي في الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٨٢ ، (غزة: الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١١)**، ص: ٢٢٥.

الهوامش

١ هاري ترومان (١٨٨٤–١٩٧٢) هو الرئيس ال–٣٣ للولايات المتحدة الأمريكية من الحزب الديمقراطي، تولى مهام رئيس الولايات المتحدة بعد موت الرئيس روزفلت في نيسان ١٩٤٥، بمعنى ان ترومان الذي شغل قبل ذلك منصب نائب الرئيس لم يكن الشخصية المركزية التي قادت انتصار الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، تولى منصب رئيس الولايات المتحدة لفترتين الأولى (١٩٤٤–١٩٤٩) والثانية (١٩٤٩–١٩٥٣)، وخلال قيادته مراحل الحرب الأخيرة أمر بإلقاء القنبلتين النوويتين على اليابان.

2 House joint resolution 322: Favoring the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people.

للاطلاع على نص القرار: أنظر:

Yosef Mazur, *Zionism, Post Zionism and the Arab Problem: A Compendium of Opinions about the Jewish State*, (Bloomington, Westbow Press, 2012), p. 357.

٣ Eli E. Hertz, The U.S congress in 1922, (7\3\2008). See the link: www.Mythsandfacts.org\article_view.asp?articleID=100 (اخر مشاهدة ١٤\٩\٢٠١٧).

٤ ليس هنا المجال او المقام لنقاش هذه الأفكار التي تدل على جهل صاحبها او أصحابها حول فكرة الوطن والقومية وإنتاج السرديات التاريخية والحدود، وهي مقولات حديثة، إضافة إلى عدم فهم أصحاب هذه المقولات بتطور الهويات الوطنية، لا سيما الهوية الوطنية الفلسطينية، فحتى سكان العراق الأصليين لم يقاربوا العراق يوما بمفهوم وطن.

٥ الفقرات مقتبسة من رسالة بعثها ايلي هيرتس إلى الرئيس أوباما في أيار عام ٢٠٠٩ يذكره بقرار الكونغرس وأدرج فيها خطاب فرانك ابليبي، وطبعا جاء ذلك في سياق جهود أوباما الأولى لوقف الاستيطان والتقدم بمشروع حل الدولتين. ايلي هيرتس يعمل كرئيس مؤسسة الاساطير والحقائق والمهتم بنشر أبحاث توضح لصانع القرار الأمريكي مصالحه في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، وهذه المؤسسة هي صهيونية وتهدف إلى تحديد المصالح الامريكية بما ينسجم مع المصالح الإسرائيلية. أنظر الرابط للرسالة:

www.jihadwatch.org\2009\05\us-congress-1922-on-palestine-today-it-is-a-jewish-country.

6 Mazur, Zionism,..., p.58.

٧ كتسيعا افيالي–طبيبيان، **رحلة عبر الزمن: بناء دولة في الشرق الأوسط**، (تل ابيب: مركز متاح، ٢٠٠٩)، ص:٧٣.

٨ طبيبيان، **رحلة عبر...**، ص: ٧٣.

٩ طبيبيان، **رحلة عبر...**، ص: ٧٣.

10 John Judis, Genesis: *Truman, American Jews and the Origins of the Arab/Israeli Conflict*, (New York: Farrar Straus Giroux, 2014).

11 John Judis, «Seeds of Doubts», New Republic Magazine (16\1\2014), see the link: https://newrepublic.com/article/116215/was-harry-truman-zionist .

١٢ قيس مراد قدري، **الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية ١٩٣٦–١٩٤٨**، (عكا: مؤسسة الثقافة الفلسطينية، ١٩٨٧)، ص:٩٧.

١٣ قدري، **الصهيونية وأثرها**، ص ٩٧–٩٨.

١٤ ميخائيل كوهن، «ترومان، الصوت اليهودي وإقامة دولة إسرائيل»، **زمنيم: مجلة تاريخية فصلية**، العدد ٨، (١٩٨٢).

١٥ وليد الخالدي، «عودة إلى قرار التقسيم– ١٩٤٧»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٣،(١٩٩٨): ص ٥.

١٦ الخالدي، «عودة إلى...، ص ٥..

١٧ أحمد حسن ابوجعفر، **دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١، ١٩٤ المتعلقين بالقضية الفلسطينية**، (نابلس: جامعة النجاح، ٢٠٠٨)، ص: ٢١–٢٢.

١٨ الياس صنبر، **فلسطين ١٩٤٨: التغييب**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ص ١٣٠–١٣١.

١٩ لاري كولينز ودومينيك لابيير، **يا قدس**، ترجمة سليمان موسى، (عمان: منشورات دار فيلاديلفيا للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٣.

٢٠ مأخوذ عن مقالة: «مشروع تقسيم فلسطين والموقف الأمريكي منه»، أنظر الرابط: http://nakba.ps/project-details.php?id=39 (قراءة أخيرة ١٤\٩\٢٠١٧).

٢١ كولينز ولابيير، **يا قدس...**، ص ٢٦.

٢٢ وليد الخالدي، **خمسون عاما على تقسيم فلسطين ١٩٤٧–١٩٩٧**، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨).

٢٣ معهد واشنطن، «أصول العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل: ترومان والدولة اليهودية»، (٥\٥\٢٠١٠)، انظر الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-origins-of-the-u.s.-israeli-relationship-truman-and-the-jewish-state (اخر مشاهدة، ١٥\٩\٢٠١٧).

٢٤ معهد واشنطن، «أصول...، ٢٠١٠

٢٥ كولينز ولابيير، **يا قدس...**، ص ١٤.

٢٦ كولينز ولابيير، **يا قدس...**، ص ١٤.

٢٧ صنبر، **فلسطين ١٩٤٨...**، ص: ١٣٤–١٣٥.

٢٨ صنبر، **فلسطين ١٩٤٨...**، ص: ١٣٤–١٣٥.

٢٩ الاقتباسات مأخوذة من: الموسوعة الفلسطينية، تقسيم فلسطين، ٢٨\٩\٢٠٠٨، أنظر الرابط: https://www.palestinapedia.net (اخر مشاهدة، ١٥\٩\٢٠١٧).

٣٠ قدري، **الصهيونية وأثرها**، ص ١٠٠.

٣١ قدري، **الصهيونية وأثرها**، ص ١٠١–١٠٢.

٣٢ الخالدي، **خمسون عاما...**، ص: ٤٠.